ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد الرابع – يناير 2022

الاستحقاق المؤجل:
فرص ومخاطر تمديد عملية الانتقال السياسي في ليبيا

تحليلات استراتيجية

مجموعة عمل ليبيا

الافتتاحية:

لاتزال الأزمة الليبية تدور فى حلقة مفرغة ولم تستطع كافة الجهود الداخلية والإقليمية والدولية أن تُخرج هذه الأزمة من بوتقة الصراع أو بمعنى آخر أن تخرجها من حالة التدهور إلى حالة يمكن أن نطلق عليها البدايات الحقيقية للحل السياسى الذى يبتعد تدريجياً .

من المؤكد أن غياب الإرادة السياسية للقيادات الليبية وصراع المؤسسات المعنية بالأمر تمثل أحد أهم الأسباب التى أدت إلى وصول الوضع الليبى إلى الحالة الراهنة التى لا يوجد فى الأفق ما يبشر بإمكانية إنهائها قريباً ، بل يمكن القول أن عدم إجراء الإنتخابات الرئاسية فى موعدها الذى كان مقرراً فى 24 ديسمبر 2021 ارتبط فى جانب كبير منه بالوضع الداخلى الليبى الذى تميز بالصراع تارة والمصالحة الشكلية تارة أخرى والتنافس بعيداً عن المصالح الوطنية التى يتم تفسيرها طبقاً لمفاهيم ومصالح كل قيادة أو كل مؤسسة معنية .

وحتى تكون رؤيتنا أكثر موضوعية لابد أن نُشير فى نفس الوقت إلى أن الأدوار الخارجية المنخرطة فى الأزمة الليبية كانت أيضاً سبباً فى مزيد من تعقيدها ، حيث أننا لم نلاحظ أن هناك حرصاً دولياً جاداً على إنهاء هذه الأزمة بل أن الصورة الحالية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ليبيا أصبحت انعكاساً واضحاً لصراع المصالح الدولية ، ولاشك أن استقالة المبعوث الأممى قبل موعد الإنتخابات الرئاسية بفترة قصيرة يؤكد طبيعة التعامل الدولى مع هذه الأزمة وإلى أى حد تبلغ درجة أهميتها .

وقد جاءت عودة «ستيفانى ويليامز» إلى الملف الليبى كمستشارة للأمين العام للأمم المتحدة فى إطار محاولة قد تبدو أخيرة للحفاظ على الأزمة الليبية من الإنزلاق إلى مرحلة من التدهور لا يمكن العودة عنها خاصة وأن «ويليامز» تعد مهندسة المسار السياسى الذى رسم خريطة طريق التسوية السياسية رغم أنه لم ينجح ، إلا أنه من الضرورى أن يعلم الجميع أن «ويليامز» وحدها لن تستطيع أن تحمل على عاتقها وبمفردها حل هذه الأزمة إلا لو تضافرت معظم القوى المؤثرة فى الأزمة داخلياً وخارجياً من أجل دعم وإنجاح جهودها .

ومن ناحية أخرى فإن قراءة النتائج التى تحققت خلال المرحلة السابقة لا يمكن أن تقودنا إلى القناعة بأن هناك متغيرات جوهرية قد حدثت على الساحة الليبية وإلا كانت الأوضاع على الأرض قد شهدت تقدماً كبيراً ، وبالرغم من النتائج الجيدة المترتبة على إجتماعات اللجنة العسكرية 5+5 وإستمرار قرار وقف إطلاق النار حتى الآن ، إلا أن هذه التطورات لازالت تندرج فى إطار الحلول الجزئية المؤقتة القابلة للانفجار فى أى وقت لاسيما وأن عدم حل مشكلة تواجد الميليشيات والمرتزقة الأجانب والجماعات الإرهابية فى ليبيا تعتبر عائقاً قادراً على تفجير الوضع الليبى حتى دون سابق إنذار .

ويظل السؤال الذى يجب أن نطرحه فى هذا المجال هل هناك أية إمكانية لحل الأزمة الليبية خلال الفترة القريبة القادمة ؟ ثم ماهى متطلبات هذا الحل ؟ هل من خلال البعثة الأممية ؟ أم الدول الأجنبية ؟ أم دول الجوار ؟ أو أية رؤى يمكن أن تطرحها أية أطراف أخرى ؟ وغنى عن القول أن كافة هذه القوى الخارجية لن تتوافر لديها الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة لحل الأزمة الليبية مهما كانت أهدافها أو نواياها .

وبالتالى لايمكن أن نتحدث عن أى حل سياسى محتمل للأزمة الليبية إلا إذا استند هذا الحل أساساً على إرادة ليبية / ليبية ، وأن تتوصل كافة القوى والقيادات والمؤسسات وأطياف الشعب الليبى إلى قناعة بأنه بدون توافقهم على أسس الحل وإعلائهم المصالح الوطنية على أية مصالح شخصية أو حزبية أو قبلية ضيقة فإن الأزمة الليبية سوف تشهد عقداً آخر من الصراع، بل يمكن أن تتدهور الأوضاع إلى حالة لن تكون بأى حال من الأحوال فى صالح الشعب الليبى الذى يتوق إلى أن يعيش فى دولة وطنية قوية مستقرة موحدة ، كما يجب ألا يغيب عن الليبيين أن التدخل الخارجى لن يبحث إلا عن مصالحه حتى لو كانت على حساب مصالح الشعب الليبى .

وتتبقى لدينا بعض الآمال التى لا يمكن أن نفقدها مهما كات طبيعة الأوضاع على الساحة الليبية حيث ترتبط هذه الآمال بتحرك مصرى جديد فى إطار إستمرارية الجهود المصرية التى لم تهدأ من أجل بلورة خريطة طريق جديدة إن لم تكن مقبولة بالإجماع فإنها تكون مقبولة من معظم القوى الداخلية أساساً ثم القوى الخارجية يتم تنفيذها من خلال جدول زمنى متدرج يستند على مبدأى الحوار والتوافق يحيث يمكن خلال النصف الأول من العام الحالى أن نرى البدايات الحقيقية للحل السياسى .

اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
رئيس مجموعة عمل ليبيا
والمشرف العام على إصدار تحليلات استراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات متعلقة بالشأن الليبي وله كتابات في ذات الملف

النقاط الرئيسية

- رغم تعثر المسار السياسي والاتجاه نحو تأجيل الانتخابات، إلا أن احتواء الأزمة لا يزال قائمًا، ويظل الرهان على إعادة الأمور لنصابها بمثابة الفرصة الأخيرة، حيث أن الفشل في الوصول لتلك المرحلة قد يجر البلاد إلى بديل أسوأ.
- تلعب القوى الإقليمية والدولية دورًا محوريًا يمكن أن يصبح محفزًا لحلحلة الصراع، كما أنه يمكن أن يفرض مزيدًا من القيود ويبعد الأزمة عن مسار التسوية، ورغم أن مواقف تلك القوى اتسمت بالثبات خلال العام الماضي، إلا الرغبة الدولية في إنهاء الصراع قد تحول دون تجدد الصراع في العام الحالي.
- لجأت جماعة الإخوان في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية لعرقلة المسار الانتخابي، وذلك بهدف الحفاظ على الورقة الأخيرة للتنظيم الدولي في الإقليم، ورغم مساعيها لتجاوز المأزق الداخلي التي تمر به، إلا أن أدواتها المستقبلية قد تكون محدودة .
- يُعد الجدل القانوني ضمن العقبات التي حالت دون إجراء الانتخابات في موعدها، وبالتالي يمكن أن يسمح هذا التأجيل بتفادي التشكيك في نتائج الانتخابات، إذ ما أُجريت في تلك الأجواء، وعليه يمكن أن تشهد المرحلة المقبلة آفاق جديد لاحتواء الجدل القانوني بشأن الانتخابات.

مرحلة استثنائية: عملية الانتقال السياسي «المركبة» في ليبيا

حكم المشهد الليبي خلال العشرية السابقة متوالية التكرار صعوداً وهبوطاً ما دورة تصعيد مسلح يعقبها عملية انتقال سياسي، وتختم كل دوره بإخفاق يعيد تشكل الخريطة وانتاج النخب والقوي المختلفة، إلا أن الدورة الحالية لعملية الانتقال السياسي قد تمثل استثناءً، إذ يمكن القول أن عملية تمديد المرحلة الانتقالية هذه المرة يرتبط بخريطة طريق جزئية تعالج الاخفاقات والعثرات التي اعترضت المرحلة الرئيسية التي كان من المفترض انجازها بحلول 24 ديسمبر 2021، فالإخفاق في اجراء عملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم يُعيد الكره مرة أخري إلى مشهد التصعيد والاحتراب الداخلي، في ظل تشكل العديد من الآليات التي تؤمن مرحلة التمديد عبر مبادرات وطنية، وآليات سياسية وقانونية وتشريعية، اضافة إلى مساعي بعض الفاعلين لاحتواء الأزمة والحيلولة دون خروجها عن السيطرة، والبناء على المكتسبات التي تشكلت منذ التوصل لاتفاق وقف اطلاق النا (أكتوبر 2020)، ما يشكل فرصة ممكنة لتجاوز الفرص المهدرة في خريطة الطريق.

ويعكس هذا المنظور، العديد من الدلالات أيضاً، منها استيعاب بعض الأطراف للدروس المستفادة من العشرية السابقة، والنضوج السياسي لبعض القوي الوطنية التي باتت تغلب المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية الضيقة، لكن من المؤكد أن محاولات الاستيعاب والاحتواء واقتناص الفرص مجدداً ستواجه بتحديات أخري، فالمشهد لا يخلو من القوي والأطراف الانتهازية التي تدفع إلى الفوضى واستثمار الاخفاق لإعادة تموضعها في المشهد السياسي والأمني مرة أخري، بل من المتصور أن هذه القوي تسعي إلى إعادة انتاج مرحلة «الوفاق» حتي وإن كانت تدرك أن هذه المحاولات غير واقعية، وأن جر البلاد إلى مساحة جديدة من الفوضى في ظل التوازنات وموازين القوي الحالية لن يكون لصالحهم، وأن تلك المحاولة تنطوي على مغامرة غير مأمونة العواقب.

رهانات مرحلية:

تشير التحركات التي تلت عملية تأجيل الانتخابات إلى أن هناك انقسام ما بين فريقين، أحدهما يريد اطالة المدي الزمني للمرحلة الانتقالية الحالية إلى 6 أشهر، بحيث تقتصر على معالجة المشكلات التي ستنتهي إليها لجنة « خارطة الطريق البرلمانية» والتي ستتضمن على الارجح توصيات بالإصلاح التشريعي للقوانين الصادرة عن البرلمان بشأن الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى اشكاليات الطعون

- لعبت اللجنة العسكرية (5+5) دورًا كبيرًا ساهم في تثبيت وقف إطلاق النار، فضلًا عن تعزيز ودعم التقارب بين رئاسات الأركان في الغرب والشرق، ويظل التعويل عليها قائمًا خلال الفترة القادمة كونها حائط الصد الذي يمكن أن يحتوي أية تصعيد محتمل.
- تبقى الحاجة لدعم وتعزيز الأمن في الجنوب الليبي ضرورة مُلحة لفرض الاستقرار وضمان عدم العودة لمربع الصفر مرحلة أخرى، خاصة في ظل انتشار الجماعات المسلحة والميليشيات في الوقت الراهن، والتي يمكن أن تتسبب في حالة سيولة أمنية وحدودية ما لم يتم التعاطي معها.

القضائية، بالإضافة إلى بعض المشكلات الادارية الخاصة ببطاقات الاقتراع. وفى المقابل هناك فريق آخر، يري أن هناك مشكلات جذرية، تتمثل في غياب قاعدة دستورية وأن ثمة حاجة للعودة على بدء في القضايا الاشكالية والجدلية مثل « الاستفتاء على الدستور أولاً "، بالإضافة إلى توحيد المؤسسة العسكرية.

ويستند الفريق الأول إلى الاستفادة من زخم العملية الانتخابية، وترقب الليبيين للانتخابات وسط الحرص على الحصول على البطاقات الانتخابية، كخطوة لإنهاء مرحلة عدم الاستقرار السياسي، وأن المطلوب هو التقدم خطوة إلى الأمام تنهي مراحل الانتقال السياسي المتكررة ولو في اطار الحد الأدنى المطلوب للعبور من هذه المرحلة، ويساند هذا الفريق البعثة الأممية في ليبيا، التي تري أن تطلعات فريق التمديد لمدة عامين، ستفقد العملية الانتخابية زخمها، كما ستستدعي الجدل حول الاستحقاقات المؤجلة، مثل عملية الاستفتاء على الدستور، أو تأجيل خطوة الانتخابات الرئاسية، والاكتفاء بالانتخابات البرلمانية، كذلك فإن عملية توحيد المؤسسة العسكرية هي ذريعة لدى هذا الفريق أكثر من كونها هدف، فلم تعد مسألة خلافية على النحو الذي كانت عليه فيه السابق ما بين الأجسام العسكرية الرئيسية أو رئاسات أركان الشرق والغرب، في اطار التقارب بينهما مؤخراً.

سيناريوهات متتابعة:

سيناريو الاحتواء: وهو السناريو الحالي، استناداً على مكتسبات المرحلة السابقة، ومنها على سبيل المثال:

سياسياً؛ من المكاسب المهمة خلال الفترة السابقة التمسك بوحدة السلطة التنفيذية، التي أنتهجها خريطة الطريق، رغم العثرات والتحديات التي واجهتها هذه السلطة، في إطار تباين الرؤي ما بين المجلس الرئاسي والحكومة، والتباينات في داخل الحكومة نفسها، وبين الحكومة والبرلمان، إلا أنها تظل مقبولة في إطار طبيعة المشهد الليبي وخلفياته ومنطلقاته السابقة. لكن الاختبار الفعلي في هذا الصدد هو الموقف من الحكومة من حيث بقاء حكومة تصريف الأعمال الحالية أو استبدالها بحكومة جديدة، فعملية تغير الحكومة ستستغرق بعض الوقت، كما ستجر الأطراف إلى دائرة الجدل السياسي، وكيفية التشكيل، هل يتم ذلك البرلمان أم عبر الملتقي السياسي بالعودة إلى الاجراءات التي تمت في جنيف لاختيار حكومة أخري، وما هي المهام التي سيتعين على الحكومة اجراءها، ومن الواضح أن الاشكال الرئيسي في هذه الجزئية يتعلق برئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة الذي تسبب ترشحه للانتخابات سواء بالمخالفة للمادة 12 أو مخالفته للتعهد الذي قطعه عند اختياره بعدم الترشح.

وعلى الرغم من اشارة البعثة الأممية إلى أن هذا الأمر شأن برلماني وداخلي، ما يعني أن البرلمان قد يتولى هذه العملية، لكن المستشارة الأممية ستيفاني وليامز اعتبرت أن الدخول في هذه المساحة من الجدل والاجراءات سيصرف الأنظار عن الهدف الرئيسي الخاص بالعملية السياسية وهو اجراء الانتخابات، وهو ما يرجح المجلس الرئاسي أيضاً، باستمرار السلطة التنفيذية على وضعها الحالي، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو توجهات رئيس الحكومة الذي يسعي إلى تمديد طويل يتضمن اجراء الاستفتاء على نحو ما أفاد مؤخراً.

أمنياً؛ يمكن الاشارة إلى أن التحركات والمظاهر الأمنية التي واكبت عملية تأجيل الانتخابات وفى المقدمة منها «ملتقي بنغازي» الذي جمع بين العديد من المرشحين لمنصب الرئاسية، وأبزرهم المشير خليفة حفتر ووزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، واللافت للانتباه أن المشير «حفتر» هو من وجه الدعوة على خلاف توقعات العديد الأطراف والمراقبين بأنه قد يبادر إلى افتعال الأزمة، كما أسفر اللقاء عن مبادرة وطنية، وأهم ما يميز هذه الخطوة أنها جاءت من الداخل، وبشكل استباقي، كما تعزز خطوة التقارب ما بين رئاسات الأركان.

لكن في المقابل لذلك لا يمكن التهوين من شأن تحركات الميلشيات والفصائل المسلحة في الغرب، صحيح أن المجلس الرئاسي تراجع عن خطوة اقالة عبد الباسط مروان آمر منطقة طرابلس العسكرية، إلا أن الميلشيات التي تحركت من مصراته إلى بنغازي قد تؤجج المشهد في الغرب حتي لا يمكن اجراء الانتخابات في غضون الفترة التالية، وهو ما يتضح من خطابها الذي بدأ بالتصعيد ضد البعثة الاممية، والبرلمان، بزعم أن تلك الميلشيات تمثل « قوي الثورة»، تم تطور موقفها في الأخير ليتطابق مع خطابات وتوجهات الدبيبيه، خاصة اعادة ملف «الاستفتاء على الدستور» إلى الواجهة مرة أخري، اضافة إلى رفض مقترح تغير الحكومة، فعلى خلاف كافة المرشحين، عاد «الدبيبه « إلى ممارسة منصبة كرئيس للوزراء، وتدعم الميلشيات بقاءه وتهدد بإشعال الموقف حال الاطاحة به، وعلى المدي القريب ستتفاعل الأزمة من هذه الزاوية، فرئيس الوزراء يحتفظ أيضا بمنصب وزير الدفاع، وبدأت بعض التقارير المحلية تشير إلى مسؤوليته عن اصدار الأوامر للفصائل المسلحة بالتحرك إلى طرابلس لدعم موقفة في الابقاء كرئيس للوزراء، بالإضافة إلى الاصطفافات السياسة التي يقوم بها مع بعض التيارات المحسوبة على الاسلام السياسي. وهذه التوجهات لا يمكن التغاضي عن عنها أو اسقاطها من حسابات سيناريو الاحتواء، وتداعياتها المتعددة، كالتصعيد المسلح في الغرب، وإحباط عملية التقارب ما بين رئاستي أركان الشرق والغرب.

سيناريو خريطة الطريق 2: يتضمن وضع مبادئ وقواعد عملية التمديد لعملية الانتقال السياسي

كخطوة تالية في حال نجاح سيناريو الاحتواء، وتقويض المهددات التي شكلتها تداعيات عملية تأجيل الانتخابات، بحيث يمكن التوصل إلى وضع خريطة طريق وفق قواعد وضوابط واضحة للتعامل مع عملية تمديد المرحلة الانتقالية، واستناداً إلى الآليات التي تمت الاشارة إليها، كآلية لجنة خريطة الطريق، والآلية الأممية، والمبادرات الوطنية. وبالتالي تعني «خريطة طريق 2» تصويب مسار الاخفاق والتعثر فى المرحلة السابقة، وليس القفز أو تغيير الأهداف الرئيسية، مع التركيز على العملية السياسية، وتفادي الألغام السياسية التي تضع في مسار عملية التمديد. لصرف النظر عن الهدف الرئيسي، أو وضع أولويات أخري بخلاف أولوية انتخاب سلطة سياسية جديدة، يمكن التعامل مع كافة الملفات المرحلة من المراحل السابقة.

إن محددات النجاح في هذا السيناريو، تتوقف بالإضافة إلى نجاح سيناريو الاحتواء، في فعالية الآليات الجديدة التي سترسم هذا المشهد، على سبيل المثال يتقدم حالياً

دور لجنة خريطة الطريق، التي تجري لقاءات مع كافة الأطراف، كالمفوضية ومجلس الدولة والبعثة وغيرهم، وستضع هذه اللجنة تقريرها أمام البرلمان في الأخير، لاتخاذ القرارات بناء على التوصيات التي ستقدم في نهاية المطاف، ويمكن التعويل على دور هذه اللجنة، بالنظر إلى وضوح مهمتها، وغياب الاستقطاب السياسي حيث تقوم اللجنة بدور فني على الارجح في تشخيص المعضلات ووضع توصيات بشأنها، على عكس الملتقي السياسي، الذي تحول إلى كتل سياسية تعكس مصالح وتوجهات معينه، كما أن انطلاقتها من البرلمان ستضع البرلمان أمام مسؤولياته. بالإضافة إلى طبيعة التوصيات المرتقبة بشأن تحديد موعد الانتخابات الذي يفترض أن يوضع وفق جدول عملي وليس إلى محددات عشوائية كما حدث في السابق في اختيار يوم 24 ديسمبر لمجرد أنه يوم الاستقلال صحيح أن هناك حاجة إلى استنهاض المشاعر الوطنية، لكن في الوقت ذاته هناك حاجة إلى أن يتوازن ذلك مع اعتبارات أخري موضوعية.

المحدد الأخر، هو المسؤولية التضامنية، صحيح أنه من الصعوبة بمكان في ظل طبيعة الخريطة السياسية الليبية الوصول إلى حالة اجماع أو توافق وطني عام، لكن ظهور عامل المصلحة الوطنية في اطار مبادرات وطنية، وإبقاء الملفات الخلافية على طاولة الحوار السياسي وداخل المؤسسات ووفق آليات توافقية، بدلاً من ساحات الحرب والمعارك، يظل مؤشر مهم في المرحلة التالية كضمانه مهمه لإنجاح المسار السياسي، ويعكس مظهر مختلف في الحالة الليبية، باللجوء إلى الحوار السياسي، والوصول إلى قواسم مشتركة على أرضية وطنية، هو بديل أفضل الاحتكام إلى السلاح واهدار فرص انقاذ البلاد من دومة الفوضى.

وكأولوية أيضا في هذا السياق، فإن تقويض عامل التدخل الخارجي، هو أيضا أحد المحددات التي سيتوقف عليها نجاح مسار التمديد من عدمه، ومن اللافت للانتباه في هذا الصدد، تصدي البرلمان للتدخل البريطاني واتخاذ موقف فوري بشأن تصريح بريطانيا تجاه العملية السياسية، واعتبار السفيرة البريطانية شخص غير مرغوب فيه، ويتعين مد هذا الموقف إلى أدوات التدخل الخارجي في ظل بقاء المقاتلين والمرتزقة الأجانب، وعدم منح الفرصة لإيقاظ او استخدام هذه الأدوات في عرقلة خريطة الطريق، وهو ما يستدعي استمرار تعزيز دور اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ورئاسات الأركان في البناء على خطوة التقارب باستمرار .

في الأخير، يمكن القول إن التمديد الراهن لخريطة الطريق، هو فرصة أخيرة ستحدد مستقبل ليبيا، تتطلب الرهان على مصلحة ليبيا في المقام الأول، وتحديد الأولويات التي يمكن من خلالها انقاذ المشهد الليبي الذي تعثر، من خلال أدوات الانقاذ التي تشكلت في إطار عملية احتواء أزمة الانتخابات. ومن الأهمية بمكان الوضع في الاعتبار أن الرهان على الفرصة الأخيرة يعني أن اهدارها لن يعيد الأزمة الليبية إلى ما كانت عليه في السابق، بل على العكس من لك فإن الفشل فيها قد يجر البلاد إلى بديل أسوأ. وهو السيناريو الأقل احتمالاً حتى الأن.

أحمد عليبة

رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
منسق مجموعة عمل ليبيا
متخصص في العلاقات المدنية العسكرية بليبيا ومشارك
في العديد من الفعاليات الخاصة بالشأن الليبي
وصدرت له مجموعة أوراق عن الصراع في ليبيا

أبرز الأحداث خلال المرحلة الانتقالية

انعقاد مؤتمر برلين1 كمرجعية لعملية الانتقال السياسي	يناير 2020
إعلان القاهرة لإنهاء الصراع المسلح	يونيو 2020
الرئيس السيسي يعلن تجاوز سرت الجفرة خط أحمر	20 يونيو 2020
الإعلان عن وقف إطلاق النار « اتفاق جنيف»	أكتوبر 2020
تحديد موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 ديسمبر 2021.	نوفمبر 2020
بدء الجلسة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف	فبراير 2021
إعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.	مارس 2021
تصديق البرلمان الليبي على حكومة الوحدة الوطنية	10 مارس 2021
مؤتمر برلين2- للتأكيد على استكمال عملية الانتقال السياسي	يونيو 2021
فشل ملتقى الحوار السياسي في إقرار القاعدة الدستورية	أغسطس 2021
سحب الثقة من حكومة الوحدة واعتبارها حكومة تسيير أعمال	سبتمبر 2021
البرلمان الليبي يقر قوانين الانتخابات ويحلها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات	اكتوبر 2021
استضافة القاهرة لاجتماعات اللجنة العسكرية 5+5	1نوفمبر 2021
فتح باب الترشح للانتخابات الليبية	8نوفمبر 2021
انعقاد مؤتمر باريس لدعم المسار السياسي واجراء الانتخابات في موعدها	12نوفمبر 2021
استقالة المبعوث الأممي «يان كوبيش»	23 نوفمبر 2021
تعيين «ستيفاني ويليامز» مستشاره خاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا	6 ديسمبر 2021
مجلس النواب يشكل لجنة لإعداد مقترح خارطة الطريق	23 ديسمبر 2021

منى قشطة

باحث بوحدة الإرهاب و الصراعات المسلحة

الأزمة الليبية في 2022:
حصاد واستشراف الأدوار الإقليمية والدولية

حافظت القوى الإقليمية والدولية المنخرطة بالأزمة الليبية على أدوارها بالمشهد خلال العام (2021)، لتبقي مُرشحةً بقوة كفواعل قادرة على توجيه اتجاهات الأحداث بالعام الجاري (2022)، وهو أمرًا مُرجحًا في ظل استمرار ذات السياق الصراعي والتنافسي السائد بليبيا خلال العقد الماضي، والذي تجلى في فشل عقد الانتخابات (ديسمبر2021)، والدعوات الأخيرة للبحث عن حلول لتعثر خارطة الطريق.

ديناميات ثابتة

عكست مواقف وتحركات القوى الإقليمية والدولية في العام الماضي استدامة ديناميات المواقف التي تتبناها حيال الأزمة الليبية، كما عكست أنماط انخراطهم تمسك كل منها بتحقيق رؤيته وأهدافه المنشودة في خضم تفاعلات هذا الصراع المستعصي.

أولًا: المواقف الإقليمية

أ. الموقف المصري: اتجهت القاهرة لتحشيد الجهود والمواقف -بالداخل والخارج- لإنجاح العملية السياسية وعقد الانتخابات العامة في موعدها، حيث وجهت تركيزًا كبيرًا على تعزيز استقرار المشهد الليبي عبر تحفيز الاقتصاد الليبي، وهو ما برز في توقيع نحو (13) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين تتعلق بمشروعات إعادة الإعمار (إبريل 2021). كما دعمت جهود اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) لتحقيق توافق ليبي-ليبي حول الملفات المهددة لاستدامة الهدوء الميداني، حيث استضافت اجتماعات اللجنة (نوفمبر2021) والتي انتهت بالإعلان عن خطة عمل لخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد.

ب. الموقف التركي: كانت أنقرة تستهدف استثمار المشهد الليبي لتحقيق أكبر مكتسبات (اقتصادية-جيوسياسية) ممكنة، واستمرت بالمناورة حول كافة الصيغ الدولية التي دعتها بالالتزام بخروج قواتها وإجلاء المرتزقة عن ليبيا. كما أسندت مواقف الفواعل المتحالفة معها بالداخل الليبي؛ لتأجيل الانتخابات وإثارة الإشكاليات المعرقلة لإجرائها، وهو ما يتصل بتحقيقها ارتباطًا متقدمًا مع حكومة الوحدة الوطنية، واحتفاظها بتأثير كبير داخل المؤسسات والوزرات الاقتصادية-الأمنية الهامة في ليبيا.

ج. مواقف دول الجوار الليبي: عاودت دول الجوار تفعيل صيغتها التعاونية لحلحلة الأزمة ودعمها لعقد الانتخابات، وهو ما انعكس في عقد مؤتمر دول الجوار الليبي بالجزائر (أغسطس2021)، وتوصل الدول المشاركة فيه الى عدد من المخرجات الداعمة لتسوية الازمة وأهمها قرار الاتفاقية الرباعية بين ليبيا ودول الجوار لتأمين الحدود المشترك، وتوافق المشاركين على دعم المسار السياسي. كما شاركت عدد من دول الجوار في دعم أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) لتعزيز فرص الاستقرار؛ حيث اتفق ممثلي تشاد والنيجر والسودان معها على إنشاء آلية اتصال وتنسيق فعالة لدعم تنفيذ خطة عملها بشأن خروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا في عملية تدريجية ومتوازنة ومتزامنة ومتسلسلة (نوفمبر2021).

د. مواقف القوى الخليجية: حافظت دول الخليج المنخرطة بالأزمة على تداخلها النشط بتطورات الحالة الليبية بالعام (2021)، حيث حرصت أبو ظبي والرياض على تعزيز حضورهما بالمشهد عبر تقديم الدعم والاسناد لمسار التسوية السياسية، وهو ما تجلى بالمواقف المعلنة من ولي العهد الاماراتي «محمد بن زايد» واستقباله رئيس حكومة الوحدة «عبد الحميد الدبيبة (إبريل2021) ثم رئيس المجلس الرئاسي الليبي «محمد المنفي» في أبوظبي (يونيو2021)، وتطابق ذلك مع الموقف السعودي خلال استقبال وزيرة الخارجية «نجلاء المنقوش» (سبتمبر2021) ثم «المنفي»

(أكتوبر2021). فيما شهد موقف الدوحة تحولًا نسبيًا بعد توقيع اعلان العلا (يناير2021)؛ لتتبنى مواقف متسقة مع الرؤية الإقليمية الداعية لدعم استقرار ليبيا، إلا أنها لم تتخل عن نفوذها المتماهي مع الرؤية التركية في ليبيا، فهي مازالت تمتلك اتفاقيات ثلاثية مع أنقرة وطرابلس تتضمن أنشطةً أمنية وعسكرية واقتصادية، ولكنها أعلنت دعمها للتسوية الليبية خلال استقبالها لمسؤولي المجلس الرئاسي (سبتمبر2021)، ثم حكومة الوحدة (أكتوبر2021)، كما أكدت في بيان مشترك مع الرياض على ذلك (ديسمبر2021).

ثانيًا: القوى الدولية المنخرطة بالأزمة

أ. مواقف المجموعة الأوروبية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا): حرصت الدول الثلاث على تعزيز موقعها كمنصة دولية لحلحلة المشهد المتأزم، عبر استضافة برلين للنسخة الثانية من المؤتمر الدولي حول ليبيا (يونيو2021)، ثم الرئاسة الثلاثية لباريس وبرلين وروما للمؤتمر الفرنسي الدولي حول ليبيا (نوفمبر2021)، وغيرها من الأنشطة التي سعت من خلالها لحشد المواقف الدولية، وتخفيض تباين الاتجاهات الأوروبية بالأزمة، لمنح الفرصة لتحقيق الاستقرار الليبي، والحيلولة دون استمرار تهديدات الهجرة المتدفقة عبر السواحل الليبية إليها، بالإضافة لقطع الطريق على الأدوار الإقليمية للاستحواذ على ملف إعادة الاعمار أو الأنشطة التي جعلت موسكو تتأهب للتموضع بجنوب المتوسط.

ب. الموقف البريطاني: سعت لندن للانخراط بشكل فاعل في تطورات المشهد الليبي خلال العام (2021)، وهو ما ظهر في انخراطها بالمؤتمرات الدولية المنعقدة لحلحلة الأزمة، ودورها الرئيسي في مجلس الامن الدولي كمسؤول عن ترتيبات الجهود الأممية المتعلقة بالحالة الليبية. كما كانت السفارة البريطاني في ليبيا نشطةً مع السلطة المنتخبة والفواعل الليبيين، ولكنها واجهت انتقادات كبرى بعد تبنيها رؤية اعتبرتها بعض القوى الليبية تدخلًا غير مقبولًا، وأصدر البرلمان الليبي قرارًا باعتبار السفيرة البريطانية شخصًا غير مرغوبً فيه؛ بسبب البيان الذي صدر عنها وأثار مواقف داخلية لما اعتبروه انتهاكًا للسيادة الليبية وعرقلة لخريطة الطريق (ديسمبر2021).

ج. موقف الولايات المتحدة الأمريكية: واصلت واشنطن اعتمادها على منهجية «الهدوء النشط»، والتي تقوم على منح حلفاؤها الأوروبيين، والدول التي تتسق مع رؤيتها، صدارة التحركات وجهود المبادرة لتسوية الأزمة، مع احتفاظهًا بتحركات دبلوماسية وأممية فاعلة لموازنة أية تحركات مناوئة لمصالحها. وعليه، فقد دعمت خطوات اختيار سلطة تنفيذية جديدة، وحرصت على الانخراط بالصيغ الدولية الرامية لحلحة المشهد الليبي كبرلين وباريس، كما وظفت ثقلها الدبلوماسي لتعزيز نشاط البعثة الأممية في ليبيا. الى جانب ترحيبها بعودة صيغة دول الجوار مجددًا كمنصة داعمة للتسوية وحل الأزمة، وغيرها من الصيغ الرامية لتسكين الصراع وتعزيز التوافق والحل السياسي الليبي-الليبي للصراع.

د. الموقف الروسي: حرصت موسكو على التأسيس لنفوذ إضافي بعد استقرار «طرابلس»، وتوظيف الوجود التركي للاحتفاظ بمكتسباتها في الساحة الليبية، وإظهار دعمها للتسوية عبر إعلانها دراسة عودة عمل البعثة الدبلوماسية الروسية في طرابلس، وتأكيد وزير الدفاع الروسي «سيرغي شويغو» على أهمية تعميق العلاقات العسكرية مع ليبيا، ثم استقبالها اللجنة العسكرية المشتركة (ديسمبر2021)؛ لبحث خروج القوات الأجنبية والمرتزقة. كما كان الملف الليبي على أجندة الصدام الروسي- الغربي، وهو ما يفسر المواجهات الروسية مع القوى الأوروبية والولايات المتحدة بأروقة مجلس الأمن الدولي، والتي هددت استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأعاق البدء في إجلاء المرتزقة والقوات الأجنبية بشكل حقيقي.

مسارات مُحتملة

تقود تفاعلات القوى الدولية والإقليمية المنخرطة بالأزمة خلال العام الماضي لترجيح عدد من المسارات، بعضها يرتبط بتحركات تلك الفواعل بالحالة الليبية، والأخرى تتصل بتحولات وتطورات علاقات الأطراف الفاعلة بالمشهد الليبي بالساحات الأخرى، وهو ما يمكن الإشارة إليه تاليًا:

أولًا: تراجع مُحتمل للصدام الإقليمي: يبدو أن العام الجديد سيشهد تطورًا في علاقات القوى الإقليمية متقاطعة الاستراتيجيات في ليبيا، فما بدأ من محاولات تقارب بين القوى الإقليمية، والتي انعكست في زيارة ولي العهد الاماراتي إلى أنقرة، وجولات الحوار المصري-التركي، وهي مؤشرات على إمكانية إعادة ترسيم الأدوار في ليبيا، ما سيمنحها فرصة اختراق الجمود السائد بالمشهد الداخلي المتشابك بين توازنات الخارج وتباينات الداخل، حتى فيما يتصل بالقضايا الأكثر تعقيدًا كتوحيد مؤسسات الدولة وغيرها من الملفات العالقة والمعرقلة لجهود التسوية.

ثانيًا: استمرارية مُرجحة للتنافسية الدولية: قد تحتفظ موسكو والقوى الغربية خلال العام (2022) بذات النسق الخلافي، ما يعني استمرار التجاذب بينهم حول الملف الليبي، وقد يتجلى هذا الصدام مع عملية التجديد للبعثة الأممية بمجلس الأمن، وتصبح أنشطة البعثة مهددةً بالتعطيل بسبب استشعار موسكو أنها تساند الرؤية الغربية. فضلًا عن استمرار المناورة حول إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية، ما قد يقوض العملية السياسية ويهدد بإنتاج دورات صراعية جديدة. لتصبح رهانات القوة الدولية بالملف الليبي نافذةً لتجدد حالة الجمود، والتي قد تعصف بأية مؤشرات إيجابية تتحقق على الصعيد الإقليمي؛ فطالما أجادت بعض القوى الإقليمية توظيف حالة الصدام الدولي لتحصيل نفوذ مضاعف وأوراق ضغط جديدة بالمشهد الليبي المضطرب.

ومُجمل القول، يمكن القول إن الأدوار الخارجية بالأزمة في العام (2022) ستظل عاملًا رئيسيًا في توجيه مسار الأحداث، اتصالًا بالمصالح الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية، أو التنافس الاستراتيجي على تحصيل النفوذ وتحصين المكتسبات المتحققة والمُحتملة. وبينما يُرجح أن تكون درجة التنافسية الإقليمية بالمشهد الليبي أقل حدةً، إلا أنها ستحتفظ بذات المستوى المتقدم من التباين والتقاطع في شقها الدولي، ما سيجعل الأزمة الليبية العام المُقبل مُرشحةً للمزيد من المراوحة بين إنجاز خطوات نحو الاستقرار وتعزيز فرص التسوية، أو تجدد الإشكاليات المهددة بالارتداد إلى مربع الصراع مجددًا.

حسين عبد الراضي

باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من المؤتمرات والندوات حول الصراع الليبي، ونشر مجموعة تحليلات عن السياسات الإقليمية وآفاق الصراع الليبي

إخوان ليبيا.. بين مأزق الداخل ومساعي تلاشي السقوط الإقليمي

شهد عام 2021، عددًا من التغيرات التي طرأت على الجماعة في الداخل الليبي، سواء من حيث قيادة الجماعة أو أدواتها في التعاطي مع المشهد، ومحاولات الالتفاف على المأزق الراهن بالتحول لجمعية تحمل اسم «الاحياء والتجديد»، تفاديًا للسقوط المحتمل الذي أصاب الإخوان وتيارات الإسلام السياسي في الإقليم. من ناحية أخرى، كثفت جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا خلال العام المنصرم مساعيها الرامية لعرقلة الاستحقاق الانتخابي، والعمل على اهدار أية محاولة يمكن أن تضع حدًا للصراع والفوضى التي تسيطر على المشهد الليبي منذ نحو عشرة أعوام، وفي سبيل اجهاض المسار السياسي، قامت الجماعة بافتعال أزمة دستورية، مرورًا بتشوية صورة عدد من المرشحين، وصولًا للتحريض على حمل السلاح وتغليب لغة القوة والعنف.

وترتيبًا على ما سبق يمكننا الوقوف على دوافع الجماعة لإجهاض المرحلة الانتقالية، والعمل على إطالتها، مرورًا بالأدوات التي انتهجتها خلال العام الماضي، ومن ثم التعرض للمحددات التي يمكن تتحكم في مسار إخوان ليبيا خلال 2022.

اجهاض الانتقال السياسي

يبدو أن تأجيل الانتخابات وعدم قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بخارطة الطريق واجراء الاستحقاق الانتخابي في وقته المحدد 24 ديسمبر 2021، توافقت مع التوجهات المعلنة لإخوان ليبيا، ومساعيهم لإجهاض التحول السياسي واستكمال بناء المؤسسات في ليبيا. وفي هذا السياق، يمكننا تفسير تلك المحاولات في ضوء عدد من الأهداف التي دفعتهم لتبني هذا النهج وذلك فيما يلي:

اولًا) إجادة الانتشار في الفراغات، يرى إخوان ليبيا أن الحفاظ على حظوظهم وامتلاكهم أدوات التأثير يقترن بغياب الهياكل المؤسسية، حيث تجيد الجماعة توظيف الفوضى وعدم الاستقرار في خدمة مصالحها، وهو ما أكدتها الخبرة التاريخية خلال العقد الماضي، إذ اسفرت احداث 2011 وما نجم عنها من فراغ سياسي وأمني في عدد من البلدان عن صعود جماعة الإخوان المسلمين، الأمر ذاته فيما يتعلق بإخوان ليبيا، فقد كانت الفرصة مواتية إبان 2011 ومن هنا سعت لحيازة النفوذ، بحيث فرضت نفسها كفاعل مؤثر في المشهد الليبي، وبالتالي تسعى الجماعة لعرقلة الانتخابات التي قد تبعدهم عن المشهد.

ثانيًا) تلاشي السقوط الإقليمي، يبدو أن عام 2021 كان شاهدًا على افول وتآكل قواعد الإخوان المسلمين في الإقليم، فبعد سقوط الجماعة في مصر في اعقاب ثورة 30 يونيو، لاقت حركة النهضة التونسية ذات المصير في اعقاب حالة الاحتقان والاستياء الشعبي من الحركة وقيادتها، ما ساهم في الإطاحة بالحركة من المشهد التونس، كما لم ينجح حزب «العدالة والتنمية» في المغرب في الحفاظ على المكتسبات الذي تمتع بها في رئاسة الحكومة لمدة 10 أعوام، وذلك بعدما تراجع من المرتبة الأولى في انتخابات 2016 وحصوله على 125 مقعدًا إلى المركز الثامن في انتخابات 2021 بنحو 12 مقعدًا. ومن هنا يستشعر إخوان ليبيا في ظل تراجع شعبيتهم وحالة الصراع والانقسام الداخلي أن الانتخابات قد تطيح بهم وتخرجهم من المشهد بشكل تام، وعليه يخشى حزب «البناء والتنمية» إصابة الجماعة بالعدوى الإقليمية المنشرة، ما يفسر مساعيهم الدائمة لعرقلة الانتخابات.

ثالثًا) مقاومة النزيف الداخلي، تعيش جماعة الإخوان في ليبيا وذراعها السياسي حزب «العدالة والبناء» تراجعًا كبيرًا ومأزقًا واضحًا، فعلى الرغم من الصعود الملحوظ خلال انتخابات المؤتمر العام 2012 ونجاحهم في حصد المركز الثاني، إلا أن الانتخابات التشريعية 2014 قد

شهدت هزيمة مدوية لحزب العدالة والبناء، وقد تسبب رد فعل الإخوان على تلك الانتخابات ورفضهم للنتائج وتبنيهم العنف في زيادة الانقسام الداخلي وتصاعد الحالة الصراعية في ليبيا، الأمر الذي تسبب في تآكل شعبية الإخوان وتراجع نفوذهم، يضاف لذلك خسارة الجماعة للانتخابات البلدية عام 2021 وعدم قدرتهم على الفوز في عدد من المدن التي تعقد ضمن المعاقل الرئيسية والنفوذ الحيوي لهم، يضاف لذلك موجة الاستقالات موجة الاستقالات التي ضربت الجماعة في عدد من المناطق على غرار الاستقالة الجماعية لفرع مدينة الزاوية اغسطس2020 وفرع مصراتة اكتوبر2020، فضلا عن استقالة بعض القيادات البارزة في يوليو2021 على خلفية التباين في التوجهات والرؤى وغياب التوافق وصراع الاجنحة الذي أعقب انتخاب رئيسًا جديدًا للحزب «عماد البناني» خلفًا لـ «محمد صوان».

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف تبنت الجماعة عدد من الأدوات خلال عام 2021 لعرقلة المسار السياسي ما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

اولًا) اشعال الجدل الدستوري، سعت جماعة الإخوان لتأجيج الموقف عبر إثارة الجدل حول القاعدة الدستورية، حيث كثفت جهودها لإجراء الاستفتاء على الدستور يليه إجراء الانتخابات، كما حاولت أن تجعل انتخاب رئيس الجمهورية من اختصاص مجلس النواب بدلًا من الانتخاب المباشر من قبل الشعب، وكانت تستهدف من وراء هذا الطرح توظيف نفوذها داخل المجلس ومحاولة التأثير على اعضاءه لخدمة اجندتها ومصالحها الخاصة، إلا أنها فشلت في تلك الخطوة بعدما تم إقرار القوانين المنظمة للانتخابات واعتمادها من قبل المفوضية الوطنية العليا.

ثانيًا) التلويح باستخدام القوة، بعد خسارة المعركة الدستورية، لجأ إخوان ليبيا للتلويح باستخدام القوة وتشويه المسار الانتخابي، حيث حذر «خالد المشري» رئيس المجلس الأعلى للدولة في أكثر من مناسبة من إجراء الانتخابات وفقًا للقوانين الحالية، كما أعلن رفضه ترشيح بعض الأسماء وفي مقدمتهم قائد الجيش الليبي «خليفة حفتر»، واعتبر المشري أن إجراء الانتخابات بهذه الكيفية سيقود البلاد لحرب أهلية، كما دعا لمحاصرة المفوضية وعرقلة إجراء الانتخابات.

من ناحية أخرى، وظفت الجماعة علاقتها الترابطية مع مليشيات الغرب في دعم مساعيها لإجهاض المسار السياسي، وقد برز ذلك من خلال قيام «صلاح بادي» قائد ميليشيا الصمود، بمحاصرة عدد من المقرات الحكومية، كما جاءت دعوة «صادق الغرياني» مفتي جماعة الإخوان في ليبيا منتصف نوفمبر بالدعوة لحمل السلاح ومنع اجراء الانتخابات بالقوة لتؤكد على قناعة إخوان ليبيا بتغليب لغة السلاح وتوظيف الأداة العسكرية ضمن محاولاتهم لإبعاد ليبيا عن المسار السياسي.

محددات حاكمة

فيما يرتبط بمستقبل الإخوان في ليبيا وحدود تأثيرهم على المشهد خلال عام 2022، يمكننا الوقوف على عدد من المحددات التي يمكن أن تؤثر على مجمل حركة الجماعة وذلك فيما يلي:

اولًا) غلبة التيارات المتصارعة، افضت التغيرات التي شهدها حزب العدالة والبناء إلى وجود تيارين متصارعين، أحدهما يُظهر قدرًا من المرونة ويبدي نوعًا من الإيجابية في التعاطي مع المشهد الانتخابي ويؤيد إجرائها ويتزعمهم رئيس الحزب السابق «محمد صوان»، فيما يتبنى الجناح الثاني بقيادة الرئيس الحالب للحزب وعدد من القيادات المتشددة وفي مقدمتهم «الصادق الغرياني» موقفًا حادًا ويرفض إجراء الانتخابات ويدعو لتوظيف السلاح والقوة للحيلولة دون الوصول لها.

وعليه سيتحكم في مسار حركة الجماعة عام 2022 وموقفها من الترتيبات السياسية قدرة كل طرف على اقناع أنصاره بموقفهم، ويُرجح أن ينخرط الطرف المؤيد للانتخابات في دعم المرشح الذي قد يحظى بالمباركة التركية، وفيما يرتبط بالانتخابات البرلمانية فقد تدفع الجماعة بعناصر من الصف الثاني والثالث غير الوجوه التقليدية المرفوضة من الشارع، كما ستحاول أن تؤمن حظوظها البرلمانية عبر الحزب الديمقراطي، الذي تم اشهاره اكتوبر2021، بزعامة «محمد الصوان».

ثانيا) حدود القدرة على المراوغة، قد تلجأ الجماعة في ليبيا خلال 2022 لتبني المراوغة ومحاولة الكمون والمهادنة بهدف إعادة ترتيب أوراقهم وقد برز هذا النهج خلال شهر مايو 2021، بعدما أعلن إخوان ليبيا التحول لجمعية تحمل أسم «الاحياء والتجديد»، ويعد هذا النهج البراجماتي أحد السمات الأساسية للجماعة في ليبيا، حيث تجيد اللعب على كافة الأوتار حتى تعود للمشهد مرة أخرى، حيث تكشف التجربة التاريخية للجماعة في ليبيا عن قدرتهم على التكيف مع الظروف والمتغيرات والعمل على استغلال واقتناص الفرص للصعود مرة أخرى، فقد تعاونت في وقت سابق مع الملك «إدريس السنوسي» قبل أن تنقلب عليه وتتقارب مع القذافي عام 1969، كما أن اختفاءه الجماعة واللجوء للعمل السري فترة «القذافي» بسبب حظر الجماعة ومنع نشاط الأحزاب السياسية لم يؤثر على عودتهم وتصدرهم المشهد في أعقاب 2011، وعليه يمكن أن توظف الجماعة البراجماتية والمراوغة في تهيئة الظروف للعودة للمشهد حتى ولو تبنت الكمون لفترات لتفادي موجة السقوط.

ثالثا) حدود التفاهم المحتمل بين القوى الاقليمية، يحتمل أن تذهب إخوان ليبيا لذات المسار الذي يعيشه الإخوان في الإقليم، خاصة في ظل الترتيبات الإقليمية والتفاهمات القائمة حاليًا وإعادة هندسة التفاعلات بين القوى الإقليمية الكبرى، ويرجح أن يكون تخلى الأطراف الداعمة للإخوان شرط لأية تسويات، ما يمكن أن يؤثر على الجماعة، خاصة أن ذلك سيفقد الجماعة الداعم الخارجي، علاوة على الأزمة العاصفة التي يمر بها التنظيم الدولي وصراع الاجنحة والخلافات التي تصاعدت خلال العام الماضي، كل ذلك قد يتحكم في مسار جماعة الإخوان وذراعهم السياسي في ليبيا.

في الأخير، تبقى أدوات الإخوان في ليبيا محدودة، ورغم تأجيل الانتخابات وعدم الالتزام بموعدها، إلا أن الالتزام الدولي بإجرائها قد يحد من تأثير الإخوان خلال العام القادم، كما أن التغيرات الإقليمية وتهاوي تيارات الإسلام السياسي وخروجهم من المشهد في دول الإقليم قد يؤثر على مستقبل إخوان ليبيا وذلك في ظل المأزق الداخلي والخارجي التي تعيشه الجماعة.

محمود قاسم

باحث ببرنامج الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالوضع الإقليمي تجاه ليبيا
وله العديد من الكتابات حول الأوضاع في ليبيا وآفاق حل الصراع

العقبات القانونية في الانتخابات الليبية.. الخلاف وآفاق الاحتواء

تعد الخلافات القانونية أحد العوائق الرئيسة التي حالت دون إتمام إجراء الانتخابات الليبية في موعدها المحدد 24 ديسمبر 2021؛ إذ كان الجدال -سواء في طابعه المؤسسي أو الفردي- حول القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أقرها مجلس النواب في 9 سبتمبر 2021 و5 أكتوبر 2021 على التوالي تمهيدًا وتوطئة منطقية لما آلت إليه الانتخابات من إعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تأجيل الانتخابات بسبب حالة «القوة القاهرة»، مقترحة إجراءها في 24 يناير 2022.

حدود الخلاف

حمّلت أطراف عدة مجلس النواب مسؤولية عرقلة المسار الانتخابي وذلك من خلال ما وصفتها مفوضية الانتخابات بأنها «التشريعات الانتخابية غير الملائمة»، وذلك على الرغم من أن المفوضية قبلت قانوني الانتخابات الرئاسية والتشريعية رغم ما أثير حولهما من اعتراضات.

فعلى صعيد قانون الانتخابات الرئاسية كانت الملاحظات الأكثر إثارة للجدل هي ما يتعلق بمزاعم إقرار القانون بشكل منفرد من قبل رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح دون موافقة الأغلبية المفترضة من النواب، وكذلك ما أثير بشأن المادة 12 من القانون التي تنص على أن أي مرشح يشغل منصبًا مدنيًا أو عسكريًا يجب أن يترك منصبه قبل ثلاثة أشهر من التصويت مع إمكانية عودته إليه في حالة عدم النجاح. وهو الشرط الذي طالبت البعثة الأممية في ليبيا ومفوضية الانتخابات مجلس النواب بتعديله.

أما على صعيد قانون الانتخابات التشريعية، فقد ثارت حوله عدة خلافات، منها أن القانون جعل إجراء الانتخابات التشريعية في مرحلة لاحقة لإجراء الانتخابات الرئاسية رغم أن مخرجات ملتقى الحوار السياسي تلزم بإجرائهما بشكل متزامن؛ ذلك التزامن الذي وصفته بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بأنه «ضروري للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز مصداقيتها». وكذلك اعتراض الكتل والأحزاب السياسية على المادة 18 التي اعتمدت النظام الانتخابي الفردي فقط، وهو ما رأته الأحزاب تهميشًا وإقصاءً لها.

ذلك علاوة على اعتراض المجلس الأعلى للدولة على القانونين لكون مجلس النواب قد أصدرهما منفردًا، متجاهلًا الاتفاق السياسي لعام 2015 الموقع في مدينة الصخيرات المغربية، والذي ينص على أن قوانين الانتخابات يجري إصدارهما بالتوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الذي رأى أن الاتفاق على ما أسماه «القاعدة الدستورية» أمر ضروري قبل تشريع قوانين الانتخابات، بينما رأى مجلس النواب أن «القاعدة الدستورية» متوافرة في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عام 2011. بيد أن مفوضية الانتخابات أعادت طرح هذه المسألة بعد فشل عقد الانتخابات، مشيرة إلى أنه «لم يكن هناك اتفاق على الأساس الدستوري للانتخابات أو على القواعد بين المؤسسات السياسية المجزأة، فالقواعد لم تكن كافية للتعامل مع الطعون والخلافات بشأن الأهلية».

آفاق مُحتملة

بناء على ما تقدم، يبدو من الصعب للغاية أن تُجرى الانتخابات في 24 يناير 2022 وفق الموعد الذي اقترحته مفوضية الانتخابات. وتبدو جُل الأطراف الليبية والدولية متفقة على أن التحديات القانونية هي التي أفرزت الوضع الراهن وحالت دون إجراء الانتخابات في موعدها. وعلى الرغم من كون هذا الاتفاق منقوصًا لأنه أغفل التحديات الأمنية العديدة التي اعترضت إجراء الانتخابات فإنه يمهد بشكل أو بآخر إلى أن يكون تعديل البنية التشريعية المنظمة للانتخابات محطة متوافق عليها محليًا ودوليًا للوصول إلى توفير «الظروف الملائمة» لإجراء الانتخابات، ومن ثم تحديد موعد

جديد لها بناء على خريطة الطريق التي أعلن مجلس النواب تشكيل لجنة برلمانية تعكف على بحث إعدادها. وحتى الوصول إلى ذلك، من المحتمل أن يغلب على المشهد القانوني للانتخابات ملمحان أساسيان:

سيناريو: تعديل القوانين الانتخابية

في إطار المشاورات السياسية التي يعتزم مجلس النواب إجراءها مع مختلف الأطراف، وبالنظر إلى كون قوانين الانتخابات أفرزت العديد من الخلافات والاعتراضات وكان إدخال تعديلات عليها مطلبًا أساسيًا للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا وغيرهما من الأطراف؛ من المحتمل أن يعمل مجلس النواب وبالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة على تلقي مختلف المقترحات لتعديل القانون؛ وذلك في إطار رغبته في الاستفادة من حالة الزخم المتعلقة بالانتخابات، وأن يظل ممسكًا بزمام المشهد الانتخابي، والحيلولة دون نجاح أطراف عدة في تحميله مسؤولية الإخفاق في إجراء الانتخابات في موعدها.

سيناريو: عودة المسار الدستوري

يطرح تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية سيناريو العودة إلى المربع الأول من حيث الجدال حول تراتبية الإجراءات القانونية من حيث الاستفتاء على الدستور أولًا أم تنظيم الانتخابات أولًا. ومن اللافت أن تأجيل الانتخابات كان مطلبًا أساسيًا للمجلس الأعلى للدولة برئاسة خالد المشري الذي ما انفك يؤكد ضرورة تأجيل الانتخابات حتى تعديل القوانين والاستفتاء على الدستور، وهو المطلب الذي توافق مع ما أعلنه رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة من ضرورة «إجراء الانتخابات وفق دستور حقيقي يعبر عن كافة الليبيين والاستفتاء عليه أولًا».

ويمثل تأجيل الانتخابات ورقة مهمة من المحتمل أن يعتمد عليها رئيس المجلس الأعلى للدولة للتأكيد على صوابية رؤيته بشأن المشهد الانتخابي الذي حالت التحديات القانونية والأمنية دون إتمامه. وتتوافق هذه الرؤية حاليًا مع رؤية اللجنة البرلمانية لمتابعة الانتخابات والتي أوصت بالشروع في تعديل مشروع الدستور من خلال لجنة فنية معينة من مجلس النواب وبإشراك عادل لمجلس الدولة». ذلك جنبًا إلى جنب مع ما أعلنه خالد المشري من أنه يدرس عقد لقاء مع المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب في وقت قريب؛ بهدف «تعديل القوانين وإيجاد قاعدة دستورية ووضع خريطة طريق واضحة».

إجمالًا، على الرغم من حراك ما بعد تأجيل الانتخابات، تبقى احتمالات نجاح كل هذه المحاولات ليست مؤكدة، خاصة وأنه رغم وجود إطار شبه توافقي حاليًا على ضرورة إجراء مراجعة للعقبات التي حالت دون إجراء الانتخابات فإن تفاصيل هذه العقبات تحمل في جوهرها الكثير من أوجه الخلاف بين الأطراف المتنافرة. ولذلك قد لا يُطرح موعد محدد جديد لإجراء الانتخابات، ما يعني إطالة أمد الفترة الانتقالية حتى تحقق الحد الأدنى من التوافق بين الأطراف الليبية وكذا الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة، الذي يسمح بالاتفاق على موعد محدد. فضلًا عن أن الأمر يظل رهنًا بمدى التقدم المحرز في مساري الدستور وقوانين الانتخابات، وكذا رهنًا بمدى تجاوب رئيس مجلس النواب مع محاولات مجلس الدولة للتهدئة والتقارب معه

محمد عبد الرازق

باحث بالمرصد المصري

حائط الصد

المسار العسكري بين تثبيت وقف إطلاق النار ومساعي احتواء تجدد الصراع

بشكل عام، يمكن أن نعتبر التقدم الإيجابي الذي تم تسجيله في المسار العسكري الليبي، كاستثناء وحيد من حالة التراجع المستمرة التي يشهدها الملف الليبي خلال مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، وانتهاء معركة طرابلس. هذا التقدم يعزي بشكل أساسي إلى تمكن اللجنة العسكرية المشتركة (لجنة 5 + 5)، من تطوير عملها وتوسيع دائرة نشاطها، سواء عبر المشاركة من خلال المؤتمرات الدولية لبحث سبل حلحلة الأزمة، أو عبر آلية دول الجوار، فضلًا عن دورها في تعزيز ودعم التقارب بين رئاسات الأركان في الشرق والغرب، وهو ما انعكس على استقرار الأوضاع العسكرية بشكل عام في ليبيا، رغم وجود معوقات عديدة، من أبرزها استمرار حالة الاستقطاب السياسي، وغياب حل واضح لمعضلة تواجد المرتزقة والقوات الأجنبية، وبقاء مشكلة انتشار الميليشيات في المنطقة الغربية دون حل واضح.

تحولات ملحوظة

ينظر للقاء الذي تم في مدينة سرت ديسمبر 2021، بين رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية الفريق أول محمد الحداد، والفريق عبد الرازق الناظوري المكلف بمهام القائد العام للجيش الوطني، باعتباره أحد التطورات اللافتة، خاصة أنه يُعقد للمرة الأولى على هذا المستوى العسكري الرفيع بين شرق ليبيا وغربها، ويؤسس لمرحلة جديدة في هذا المسار، خاصة أن كلا الطرفين أكدا على أن هذا اللقاء تم بمبادرة داخلية ليبية، دون أية ضغوط أو وساطات خارجية.

وتشير الملفات التي تم التطرق إليها، لنوع من الرغبة الواضحة بين رئاستي الأركان لاحتواء الأزمات والمعضلة الميدانية والعمل على احتواء ومنع تجدد الصراع المسلح، ومحاولة بحث آليات وسبل التعاطي مع الميليشيات، حيث ناقش الاجتماع - وفقًا لتصريحات إعلامية- الخطة الخاصة بدمج الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية، التي وضعتها المنطقة الغربية، وتنص على تصنيف أعضاء المجموعات المسلحة إلى أفراد راغبين في الاندماج بالجيش أو الشرطة، وآخرين يريدون أعمالاً حرفية أو استكمال الدراسة. ما يُعد اختراقا مهماً في معالجة هذا الملف كأحد مهددات المرحلة.

رغبة مُلحة لتعزيز التعاون

وبحث الاجتماع آلية تكوين لجان مشتركة، لدفع مسار توحيد المؤسسة العسكرية إلى الأمام، وهو ملف آخر من الملفات المهمة، الداعمة للدور الإيجابي المتصاعد للجنة العسكرية المشتركة، التي كان اجتماع الناظوري - الحداد من ثمار جهودها. التقارب بين المكونات العسكرية في شرق البلاد وغربها، تزايد عبر الاجتماعات الدورية التي عكفت هذه اللجنة على عقدها في مدينة سرت، ومن خلالها تم تحقيق تقدم في عدد من الملفات الميدانية التي تضمنها اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكتوبر 2020، مثل إزالة الألغام الموجودة على الطريق الساحلي بين مدينة سرت وغرب البلاد، وتبادل الأسرى، حيث تمكنت اللجنة من تنفيذ عدة عمليات تبادل بين الجانبين خلال الأشهر الأخيرة.

يضاف إلى هذا، تمكن اللجنة من التغلب على المعوقات اللوجستية والميدانية، وإعلانها الفتح الكامل للطريق الساحلي الرابط بين شرق وغرب البلاد أواخر يوليو الماضي، وهو ما شكل نموذجاً لكيفية التغلب على التناقضات والخلافات الجذرية بين ضفتي البلاد، والتعامل بفاعلية مع التحديات التي تحول دون تطبيع الأوضاع العسكرية في ليبيا. هذه الخطوة تبعتها اجتماع عقدته اللجنة للمرة الأولى في العاصمة طرابلس، أواخر سبتمبر الماضي، بحضور قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا الجنرال ستيفين تاونسند.

نجاح اللجنة في التغلب على هذه التناقضات، دفعها توسيع أنشطتها، لتشمل البحث في إمكانية فتح طرق أخرى بين شرق البلاد وغربها، خاصة طريق أبو قرين - الجفرة، ناهيك عن ان نجاح التواصل بشكل عام بين المكونات العسكرية الليبية في الشرق والغرب، انعكس على العلاقة بين الوحدات العسكرية المتواجدة من كلا الجانبين في المنطقة الجنوبية،

حيث اتسمت العلاقة بين هذه الوحدات بالانضباطية، وحتى عندما حدث اشتباك بين هذه الوحدات في مدينة سبها، تم تطويق هذا الحدث بشكل سريع.

عراقيل قائمة

هذه الخطوات يمكن اعتبارها أضافة مهمة يمكن البناء عليها لتحقيق البنود التي نص عليها اتفاق وقف إطلاق النار، والتي كانت حتى منتصف العام الماضي، مجمدة نتيجة لعدم وجود آلية واضحة يمكن من خلالها تكوين فرق ميدانية، تنفذ ما يتم التوافق عليه بين أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة. لكن على الجانب الأخر، مازال ملف المرتزقة والقوات الأجنبية، وملف الميليشيات المتواجدة في غرب البلاد، يمثلان تحدياً أساسياً لجهود هذه اللجنة.

لذا حاولت اللجنة عبر سلسلة من التحركات، إيجاد صيغة مناسبة وواقعية للتعامل مع هذا التحدي، خاصة في ظل تجاهل بعض مكونات السلطة الحالية - مثل رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة - للمطالبات المتكررة من جانبها بسرعة تعيين وزير للدفاع، ناهيك عن عدم رد الدبيبة على أسئلة اللجنة بشأن تجميد الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع دول اخرى، وأنشطة الميليشيات الموجودة في غرب البلاد، خاصة تلك التي تعمل بشكل مستقل عن الأجهزة الحكومية مالياً وإدارياً. بداية هذه التحركات كانت عبر تواصلها مع دول الجوار (تشاد والنيجر والسودان)، بشأن المرتزقة المتواجدين في جنوب البلاد، وكذا اجتماع اللجنة أوائل أكتوبر الماضي في جنيف، واتفاقها على آلية لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب بشكل تدريجي. تلا ذلك رحلتين مهمتين قام بها أعضاء هذه اللجنة إلى كل من روسيا وتركيا، بحثوا خلالها ملف إخراج المرتزقة المتواجدين شمال البلاد.

رغم الأجواء الإيجابية التي شابت كلا الرحلتين، وإبداء البلدين موافقتهما من حيث المبدأ على سحب مرتزقتهما من ليبيا، الا ان واقع الحال هو أن مسألة تواجد المرتزقة السوريين والقوات التركية في غرب البلاد، مازالت على وضعها القائم منذ أشهر، حيث استمرت عمليات تبديل المرتزقة السوريين في العاصمة طرابلس بشكل دوري، وكذلك الحال فيما يتعلق بالأنشطة البحرية والجوية التركية، بجانب استفحال معضلة النشاط الميليشياوي في غرب البلاد.

في هذا الصدد يمكن تحديد اتجاهين أساسيين يعوقان جهود اللجنة العسكرية المشتركة لإيجاد حل لمعضلة المرتزقة الأجانب والميليشيات. الاتجاه الأول هو اتجاه داخلي، ففي ظل حالة الاستقطاب الحالية، وتراجع احتمالات عقد الاستحقاقات الانتخابية في موعدها، تتصاعد احتمالات اللجوء للحلول الميدانية، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال توظيف الميليشيات في التجاذب الجاري الآن حول الاستحقاق الانتخابي الرئاسي.

الاتجاه الثاني هو اتجاه خارجي، لا تبدو فيه ملامح واضحة لضغوط دولية على الأطراف الممولة والناقلة والداعمة للمرتزقة والقوات الأجنبية المتواجدة على الأراضي الليبية، من أجل سحبها وإنهاء التأثيرات التي يحدثها وجودها على الساحة الليبية، ناهيك عن رغبة هذه الدول في الحفاظ على تموضعها الحالي في الداخل الليبي، خدمة لمصالحها السياسية وأهدافها الاستراتيجية.

في الاخير، رغم التحسن الواضح في المسار العسكري الليبي، والنجاحات التي تحققت في وقف إطلاق النار، إلا أن ملفات المرتزقة والقوات الأجنبية والميليشيات لم تنجز بعد، نتيجة غياب الإرادة السياسية الداخلية، واستمرار المواقف الخارجية المتجاهلة لهذه المسألة، أو الموظفة لها في إطار التجاذبات الإقليمية.

ويبدو أن هناك حاجة ماسة لدفع المسار السياسي إلى الأمام، عبر تحقيق توافق داخلي، بدأت بعض بوادره بالفعل في الظهور من خلال لقاءات سياسية متبادلة بين الشرق والغرب، وكذلك عبر توافق إقليمي، بهدف توفير بيئة مناسبة تسمح للجنة العسكرية المشتركة، التوسع بشكل أكبر في مسارها الإيجابي الحالي.

محمد منصور

باحث بالمرصد المصري

الحركات المسلحة التشادية....
مسار ضاغط على الجنوب الليبي

تُشكل الحدود الليبية المتاخمة لدولة تشاد واحدة من بين نقاط الضغط ومسرحاً تكتيكياً لتحركات العناصر المسلحة مما يُمثل نقطة تصدع حرجة في معادلة الأمن القومي الليبي خاصة وأن الجنوب الليبي يتأثر بصورة مباشرة بالأوضاع الأمنية والسياسية داخل تشاد، وفي ضوء التفاهمات الأخيرة التي حققتها اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» قبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في 24 من ديسمبر 2021 خاصة في ضوء خروج المرتزقة من ليبيا، الأمر الذي يُعد سباقًا مع الزمن لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار الداخلي، وهو الأمر الذي يدفع في مسار تسوية عرضية للجماعات والتنظيمات المسلحة والتي يقبع تحت مظلتها الجماعات التشادية المسلحة في الجنوب الليبي.

تعددية ضاغطة وخطر متنامٍ

تتواجد في تشاد عدد من الجماعات المعارضة المسلحة التي باتت تنتهج مساراً تصعيدياً في مواجهة النظام السياسي التشادي، والتحول لاستخدام القوة لتحقيق المطالب المختلفة والتي تمخضت عنها مقتل الرئيس التشادي «إدريس ديبي» في أبريل 2021، ولعل المتأمل للجماعات المسلحة التشادية في الجنوب الليبي يجد أنها تتبلور في مجموعتين تتضمن جماعات فرعية كالآتي:

- جبهة الوفاق والتغيير «فاكت»: تأسست في عام 2016 على يد «مهدي على محمد» والجنرال «محمد نوري» وهو أحد زعماء المعارضة التشادية ينتمي لقبائل «أناكزة» التي تنتمي لقبيلة «الدازقرا»، تتواجد بصورة أساسية بالقرب من سبا وفي عمق الجنوب في بلدة «أم الأرانب»، وتورطت بصورة كبيرة في مقتل الرئيس «إدريس ديبي»، يُقدر عدد أعضائها بنحو 1500 شخص ينتمي غالبيتهم إلى قبائل «القرعان» التي تُعرف باسم «التبو»، وتنخرط تلك القبيلة بصورة أساسية في صراع مع قبيلة «الزعاوة» التي ينتمي إليها الرئيس السابق «إدريس ديبي».

- القوات الثورية المسلحة من أجل الصحراء المعروفة باسم «FARS»: أحد الحركات المسلحة التشادية تركز نشاطها في جنوب ليبيا وشمال تشاد والنيجر، تتكون من قومية «التبو»، انتقلت عام 2011 إلى جنوب ليبيا، وكانت نواة لتأسيس «كتيبة درع الصحراء» التي يقودها «محمد وردكو»، وتشارك تلك المجموعات في الصراع الليبي.

- التحالف الرباعي للمعارضة التشادية: تم الإعلان عنه في الثلاثين من أبريل 2021 ويتكون من «مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية» وهو أحد الفصائل المسلحة التي تتركز في عدة مواقع جنوب سبها ويُقدر عددهم نحو (أربعة آلاف فرد) من الأفراد المنشقين عن نظام «إدريس ديبي» وبصورة أدق من قومية «الدازقرا»، إلى جانب «جبهة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة» التي تضم عناصر من قبيلة التبو وتعمل في جنوب ليبيا تأسست في جبال «تبيستي»، وكذلك «اتحاد حركات الديمقراطية والتقدم»، والحركة الرابعة تُعرف باسم «تجمع القوى من أجل التغيير» أحد الحركات المعارضة التي تتركز في جنوب سبها ويغلب عليها الانتماء القبلي واهمها قبلية «الزغاوة»، ويأتي هذا التحالف الرباعي لتحقيق السيطرة على السلطة عبر دعوته للزحف للعاصمة التشادية « إنجمينا» في أعقاب توغل جبهة الوفاق والتغير للعاصمة وقتلها للرئيس التشادي.

وتكمن خطورة التأثير المحتمل لتلك الجماعات المسلحة هي إعادة تحركها في الجنوب الليبي خاصة في ضوء فشلها في السيطرة على الحكم في تشاد، وبالتالي ستعود بصورة كبيرة إلى الجنوب الليبي، وقد برز ذلك بصورة جلية في أعقاب المواجهات المسلحة التي قادتها فصائل المعارضة التشادية المتمركزة في

الجنوب الليبي في الواحد والعشرين من أبريل 2021، والتي أدت لمقتل الرئيس التشادي «إدريس ديبي» مما يبرهن على خطورة الأوضاع الأمنية الهشة في النطاق الجنوبي لليبيا ويكرس بصورة كبيرة لحالة من الفراغ الأمني، ولعل خطورة الموقف وانعكاساته تكمن في تحول الجنوب لساحة خلفية لصراع الجماعات المسلحة مع النظام والجيش في تشاد وهو الأمر الذي يُضاعف من الضغوطات على الأمن القومي الليبي خاصة في ظل مساعي الأطراف الليبية لتسوية الأزمة السياسية والدفع في مسار خروج المرتزقة من ليبيا.

واتصالاً بذلك؛ فإن تحرك تلك الجماعات المسلحة في الجنوب الليبي يساهم في استنزاف الجيش الليبي الذي انخرط –غير مرة- في مواجهات مسلحة مع عناصر تلك الحركات كما حدث - على سبيل المثال وليس الحصر- في منتصف سبتمبر 2021 بتنفيذ الجيش الليبي عملية عسكرية استهدفت عناصر من الجماعات المسلحة «جبهة الوفاق من أجل التغيير» في منطقة تربو بالحدود الجنوبية مع تشاد، سبقها تعزيز الجيش الليبي من تواجده في المنطقة الرملية التي تقع بين مدينة الشاطئ وسبها جنوب ليبيا وإعلان تلك المنطقة «منطقة عمليات عسكرية»، الأمر الذي يُفهم منه أنه هناك رغبة في إعادة فرض السيطرة على الحدود الجنوبية لليبيا.

مساعي متعددة للاحتواء

في ضوء المشهد السياسي المعقد داخل تشاد في أعقاب مقتل الرئيس «إدريس ديبي» واتساع رقعة الاحتجاجات الداخلية المدعومة من الجماعات المسلحة وعلى رأسها «جبهة التغير والوفاق»، بات هناك توجهاً لدى المجلس العسكري الانتقالي لإعادة السيطرة من خلال الآتي:

القوة الصلبة والانتشار الاستراتيجي: اتصالاً بالسابق؛ وفي ضوء الحفاظ على معادلة الأمن داخل تشاد وليبيا، فقد انتهجت تشاد سياسة «إعادة الانتشار الاستراتيجي» والمتمثل في تخفيض أعداد الجنود التشاديين العاملين في إطار القوة المشتركة لمكافحة المسلحين التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس في عمليات بمنطقة المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبروكينا فاسو إلى النصف، في مقابل الدفع في مسار تعزيز انخراطها لتأمين حدودها مع ليبيا والسودان، وبرز ذلك في دعوة رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد «محمد إدريس ديبي» لإعادة إحياء الاتفاق الرباعي بين ليبيا والسودان والنيجر وتشاد، يتمخض عنه تشكيل قوة عسكرية مشتركة على الحدود مع ليبيا لتقويض تحركات الجماعات المسلحة ويقطع الطريق أمام الطرق التي من المحتمل أن تسلل من خلالها الحركات المتطرفة لتدشين تحالفات مع الحركات المسلحة في تشاد والمناوئين للمجلس العسكري الانتقالي، وتأتي تلك الدعوة في إطار التنسيقات المشتركة بين تشاد والمجلس الرئاسي الليبي على هامش زيارة «موسي الكوني» نائب رئيس المجلس الرئاسي في السادس والعشرين من أغسطس 2021، فضلاً عن جملة اللقاءات الأمنية والدبلوماسية التي عقدتها تشاد مع الدول الجوار وعلى رأسها السودان التي كانت محطة هامة لرئيس المجلس العسكري في تشاد وذلك في التاسع والعشرين من أغسطس 2021.

الحوار الوطني: ثُم هناك توجهاً لدى المجلس العسكري الانتقالي بقياد « محمد ديبي» في تسوية واحتواء ملف الجماعات المسلحة داخل تشاد، تبلورت معالهما في ثلاثة مؤشرات الأول تجلى في استحداث وزارة للمصالحة والحوار يتولى تلك الحقيبة «الشيخ بن عمر» زعيم المتمردين السابق والذي تم تعينه عام 2019 مستشاراً دبلوماسياً للرئيس «إدريس ديبي»، ويأتي ذلك في إطار المرسوم الصادر في الثالث

من مايو 2021 الخاص بتشكيل الحكومة الانتقالية.

الأمر الثاني برز في الإعلان عن إطلاق حوار وطني مع الجماعات المسلحة في تشاد عبر لجنة تم تدشينها مطلع أغسطس 2021 يترأسها رئيس تشاد الأسبق «كوكني وداي» والتي بدأت أعمال التجهيز والتباحث لمشاركة الجماعات المسلحة في حوار وطني شامل مطلع أكتوبر 2021، في خطوة تتسم بالمرونة في التفاعل مع الجماعات المختلفة داخل تشاد بعدما كان هناك توجهاً رافضاً للتفاوض مع الجماعات المتمرة وعلى وجه الخصوص جبهة التغيير والوفاق التي أعلنت مسؤوليتها عن قتل الرئيس «إدريس ديبي»، ولعل هذا الحوار بمثابة الخطوة الهامة نحو طريق إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وما يُعزز من فرص نجاح الحوار الوطني هو الانفتاح الواسع على كافة الحركات من جهة ومن جهة ثانية قبول «جبهة التغيير والوفاق» المشاركة في هذ الحوار.

سياسة اليد الممدودة: إبداءً لحسن النوايا وتكريساً لمسار المصالح الوطنية فقد اتبع المجلس العسكري سياسية اليد الممدودة في كافة الحركات المسلحة وقادتها، وقد برز ذلك في أمرين الأول السماح بعودة ممثل اتحاد قوى المقاومة «محمد عبد الكريم هنو» - الرئيس السابق للمخابرات- من فرنسا وذلك في الرابع والعشرين من أغسطس 2021، الامر الثاني تجلى في إصدار حكومة تشاد في التاسع والعشرين من نوفمبر 2021 عفواً عاماً عن العديد من أفراد الجماعات المسلحة تضمن القرار العفو عن 300 متمرداً من «جبهة التغيير والوفاق في تشاد» (فاكت)، ولعل هذا المؤشر يُعزز ويدفع في مسار المصالحة الوطنية، خاصة وأن هذا العفو يُعد أحد الاشتراطات المسبقة من قِبل الجماعات المسلحة للانخراط في الحوار الوطني، مما يُمهد مناخاً مناسباً للحوار.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعامل مع الجماعات المسلحة والحدود المفتوحة سيكون قائماً على جانبين السياسي عبر الحوار الوطني المُشار إليه أعلاه للشروع في إعادة ترتيب المشهد الداخلي بداية من دمج المسلحين في الجيش التشادي مروراً بالانتخابات الرئاسية والتشريعية، أو في حالة فشل هذا المسار سيكون التعامل العسكري هو الحل الوحيد لإعادة السيطرة على المناطق المختلفة خاصة نقاط التماس مع ليبيا (جنوباً) والتي تتمركز بها الجماعات المسلحة، تحسباً من مسار مماثل لما حدث في أبريل 2021.

الضغط الإقليمي والدفع في مسار المصالحة

اتصالاً بالسابق؛ وفي ضوء مساعي التكتلات الإقليمية لإقرار السلام والاستقرار الداخلي بعيداً عن أي احتمالات للتصعيد العسكري الداخلي بين الجيش والجماعات المسلحة، جاءت الجهود الخارجية لدعم مسار المصالحة الوطنية الداخلية، وبرز ذلك في تكليف الاتحاد الأفريقي لرئيس دولة النيجر «محمد بازوم» والرئيس الموريتاني «محمد ولد الغزواني» للتوسط في المصالحة ودعم المساعي المختلفة لتهيئة المناخ للحوار بين المجلس العسكري وبين الجماعات المسلحة المختلفة، فضلاً عن قيام منظمة الفرنكوفونية بتعيين مبعوثاً خاصاً لتشاد للدفع في مسار الحوار والمصالحة الوطنية.

وتُشكل خطوة التداخلات الخارجية في هذا الملف نقطة حيوية وضرورية من أجل بناء الثقة بين الأطراف المختلفة للعبور بالمرحلة الانتقالية والحيلولة دون تصاعد مواجهات مسلحة من شأنها التأثير على المسار السياسي داخل تشاد وإرباكًا للمشهد الليبي وكذلك السوداني في ضوء الحدود المتداخلة والتي تتسم بالهشاشة، فالمشكلات البنيوية والعرقية التي

تعاني منها تشاد تتطلب بصورة كبيرة جهود المحيط الإقليمي للتغلب على الوضع الحرج داخلياً، ويسُهل في المضي قدماً بالمصالحة تحقيقاً للغايات العليا المتمثلة في إتمام الاستحقاق الرئاسي والتشريعي، وإحداث استقرار داخلي، خاصة في ضوء موقف مضطرب من جانب فرنسا الرافضة بالأساس للحوار مع الجماعات والتنظيمات المسلحة.

ولعل الدفع في مسار الحوار الوطني والذي يحمل رسائل طمأنة للداخل والخارج، هاماً في المرحلة الراهنة في ضوء تسويات الملف الليبي ورغبة تشاد في تحقيق تقدم ملموس في ملف المواجهات العسكرية الممتدة، علاوة على أن أي عرقلة أو انهيار لمسار الحوار الوطني سُيمثل إنذار خطر على الأمن القومي التشادي وربما يفسح المجال واسعاً أمام تجدد المواجهات العسكرية بين الجيش التشادي والحركات المسلحة.

وختاماً؛ إن التوجهات الراهنة للمجلس العسكري في تشاد تكمن بصورة كبيرة لإعادة فرض السيطرة على المشهد السياسي عبر سياسة احتواء الجماعات المسلحة تفعيلاً لمسار المرحلة الانتقالية وتمهيداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية المُحدد لها زمناً يتمثل في (18 شهراً)، ولعل التحركات الإيجابية من جانب الحكومة التشادية نحو العفو عن عناصر من الجماعات المسلحة وتقبل تلك الحركات الانخراط في الحوار الوطني وعلى رأسها «جبهة التغيير والوفاق» في إطار مشاورات مفتوحة لكافة الفاعلين وعلى رأسهم القوى السياسية العسكرية، تُنذر بصورة كبيرة في نجاح مبادرة الحوار الوطني حال تم التوافق حول مبدأ تسليم السلاح من جانب القوى المعارضة المُسلحة، ولعل هذا المسار هو التوجه الأمثل للمجلس العسكري خاصة في ضوء صعوبة المواجهات المسلحة المباشرة مع تلك الحركات خاصة في ضوء تفاقم الضغوطات الأخرى الحدودية مع السودان والنيجر ومالي.

عبد المنعم على

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية

ميليشيات دارفور: محددات التدخل والتأثير على استقرار ليبيا

كانت دارفور أحد ساحات التداخل والاشتباك في العلاقات السودانية الليبية، نظرًا لحالة التداخل الجغرافي والقبلي بين الطرفين. ومنذ عهد القذافي، مثلت ميليشيات دارفور أحد عوامل الاضطراب بين البلدين، نظرًا لدعم وتوظيف القذافي للقبائل في دارفور المتحاربة مع الحكومة السودانية، وقتذاك. وبعد سقوط القذافي 2011، تحوّلت تلك الحركات لفاعل مشارك في ساحة الصراع الليبية.

ويمثل تواجد الحركات الدارفورية ومشاركتها في الصراع الليبي، أحد عوامل الضغط على أية فرص للتسوية السياسية، ويؤثر في الوقت نفسه على الدول السوداني الإقليمي، الذي يجد عقبة في الوفاء بالتزاماته ضمن « آلية دول الجوار»، بما يضاف إلى الاخفاقات الداخلية في التعامل مع ملف السلام.

وبذلك، فإن السودان يواجه تحديات استعادة الحركات الدارفورية والوفاء ببنود الترتيبات الأمنية ضمن اتفاق السلام، بما يفرض ضغوط على كل من السلام والاستقرار في كل من السودان وليبيا على السواء، في الوقت التي تشهد فيه الحدود المشتركة بينهما حالة من السيولة الأمنية والجريمة المنظمة، بالتزامن مع الأزمات السياسية والأمنية في الداخل.

محددات التدخل

هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي تحكم تدخل وتواجد العناصر السودانية في الساحة الليبية، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولًا: البعد التاريخي

لتواجد المقاتلين السودانيين في ليبيا بعدًا تاريخيًا، ولكن أخذ هذا الدور بعدًا جديدًا بعد الصراع في ليبيا، مع انخراط أغلب الميليشيات الدارفورية في الصراع الليبي. تقدر الأمم المتحدة عدد « المقاتلين الأجانب» في ليبيا بحوالي 20 ألف مقاتل، بما فيهم تسعة آلاف مقاتل دارفوري؛ منذ سقوط القذافي في 2011. وتتمركز أغلب هذه الميليشيات في الجنوب الليبي، الذي يضم أغلب الميليشيات الإفريقية المسلحة، كما يضم الجنوب قبائل التبو والطوارق والزغاوة بما لهما من امتداد في دول الجوار، بما فيها ليبيا وتشاد.

وتعود جذور توجد المقاتلين السودانيين في ليبيا، إلى عام 1972، وتاريخيًا، قدّم القذافي دعمًا لوجستيًا لمتمردي دارفور في مواجهة الحكومة السودانية، كما كانت ليبيا ملاذًا لمئات الآلاف من المهاجرين الدارفوريين، لكن حاليًا أصبح متمردي دارفور يرون في ليبيا فرصة للعمل كمرتزقة وليس كمتمردين نظاميين يبحثون عن الدعم في دول الجوار، وهو ما اتضح في نفي رئيس إقليم دارفور الحالي « مني أركو مناوي» صلة الحركة بتلك الجماعات المنشقة والهاربة إلى دارفور، وكذلك اعتراف الخارجية السودانية بوجود مسلحين سودانيين يشاركون في الصراع الليبي، وأن هناك خطط حكومة لاستعادة تلك الأطراف ودمجهم في القوات النظامية أو تسريحهم.

ثانيًا: الامتداد القبلي

مثّل العامل والامتداد القبلي بين البلدان الثلاثة (السودان – ليبيا – تشاد)، أحد عوامل الضغط والتوظيف ضمن السياسات الإقليمية للبلدان الثلاثة. كما أدى الامتداد القبلي إلى توفير حواضن اجتماعية للقبائل المتمردة السودانية، خاصة من قبيلة الزغاوة.

ومن الحركات الدارفورية الممتدة في دارفور، كانت « حركة جيش تحرير السودان» التي كان لها جناح « مني أركو مناوي» من قبيلة الزغاوة، وجناح «عبد الواحد نور» من قبيلة الفور، و«حركة العدل والمساواة» بقيادة خليل إبراهيم (تضم الزغاوة – العرب)، ومع تراجع الحرب في دارفور، انتقلت أغلب الحركات إلى ليبيا. وفي عام 2009، قام القذافي بتوحيد عدد من الفصائل المعارضة، خاصة المنشقة عن حركة تحرير السودان، وأطلق عليها اسم القوات الثورية لتحرير السودان أو « جماعة طرابلس»،

مما أدى لتوتر العلاقة بين البلدين.

وعلى الجانب الآخر، استقطبت قبائل الجنوب الليبية، خاصة التبو متمردي دافور للقتال في صفوفهم، ضمن شبكات الترابط والامتداد الإقليمي، وفي حين تقاتل أغلب الحركات المتمردة الدارفورية بجانب « حفتر»، فإن حركة العدل والمساواة، قاتلت ضد حفتر منذ 2019.

ويعتمد الجماعات الدارفورية الموالية للفصائل الليبية على العلاقات المصلحية أكثر من الروابط الأيديولوجية، فوفقًا للتقارير، يتم دفع مبالغ تصل إلى (5000) دولار شهريًا على كل مركبة من المركبات التي تمتلكها الجماعات المسلحة.

ثالثا: السيولة الحدودية

وفقًا للتقارير الأممية، فإن السيولة الحدودية بين البلدان الثلاثة، أحد عوامل انتشار الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى توفير الممرات للجوء والهجرة. ووفقًا للتقارير الأممية، فإن السيولة الأمنية، أدت إلى تعرض المهاجرين وكذلك اللاجئين لأوضاع قسرية في الجنوب الليبي.

وبحسب مكتب حقوق الإنسان، احتجز مهاجرون من السودان وإريتريا والصومال وتشاد، من بينهم نساء وأطفال وحوامل، وتم طردهم من الحدود الليبية، دون أن يسمح لهم بالوصول إلى المنظمات الأممية، وربما تلك السيولة الأمنية، وكذلك الحالة الصراعية التي تشهدها ليبيا، هي أحد عوامل عدم قدرة ليبيا على الوفاء بالتزاماتها القانونية، فيما يتعلق بقضايا اللجوء والهجرة، وهو ما يتطلب توفير الدعم الدولي للحكومة الليبية، لرفع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القانونية.

وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة السودانية، أقرت ضمن اتفاقات السلام، تشكيل مفوضية اللاجئين، من أجل النظر في حل قضايا اللاجئين والنازحين بسبب الصراع في دارفور، غير أن الخلافات السياسية وتعثر وفاء الحكومة السودانية بالتزاماتها، يسهم في استمرار أزمة اللاجئين والفارين من ويلات الحرب الأهلية في دارفور، والتي تجددت فيها الاشتباكات الأهلية مرة أخرى.

السودان وآلية دول الجوار

في ضوء الاعتراف الدولي بضرورة إخراج الميليشيات والمرتزقة من الساحة الليبية، فإن الحاجة تقتضي التعاون من أجل حل أزمة الحركات المسلحة وكذلك أزمة اللاجئين الذين يواجهون المصير المجهول. وتتحدد عودة الميلشيات وكذلك حل إشكالية اللجوء والهجرة ضمن مجموعة من العوامل:

أولًا: سحب الميليشيات من ليبيا

في ضوء « اتفاق وقف إطلاق النار»، وهناك اعتراف دولي بأهمية إخراج الميليشيات والمرتزقة من ساحة الصراع الليبي. وفي هذا الصدد، هناك اعتراف سوداني، ببذل الجهود ضمن آلية دول الجوار، لتنفيذ اتفاقات استعادة الميليشيات والحركات المشاركة في الصراع.

وأكد السودان في هذا الصدد، التزامه بمعالجة أزمة الميليشيات، وكذلك حل قضايا الهجرة الغير شرعية والحدودية. وخلال لقاء جمع وزيرة الخارجية السودانية السابقة « مريم الصادق المهدي»، بالرئيس الجزائري «عبد المجيد تبون»، أكدت على دعم السودان لإيجاد آليات لتنفيذ مبادرات استقرار ليبيا، على هامش اجتماع دول الجوار بالجزائر في سبتمبر 2012.

ثانيًا: اتفاق السلام السوداني

ويقضي اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية (حركة تحرير السودان/ مناوي – المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان – حركة العدل والمساواة- تجمع قوى تحرير السودان)، بعودة الأخيرة ومن ثم إعادة اندماجها وتقنين أوضاعها وفقًا لاتفاق السلام، ذلك في الوقت الذي حافظت فيه الحركات على قواتها العسكرية وراكمت من مكاسبها المالية واللوجستية، بما جعل

العتاد والأسلحة التي حصلت عليها خلال الحرب في ليبيا، مصدر قلق بالنسبة للحكومة السودانية.

وينص بند الترتيبات الأمنية، ضمن اتفاق السلام على جمع مقاتلي تلك الحركات وتسليم أسلحتهم الثقيلة والبعيدة المدى إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وبدأت بالفعل بعض قوات الحركات (حركة تحرير السودان – تجميع قوى تحرير السودان) بالعودة إلى دارفور، بينما تظل هناك حركات خارج اتفاق السلام (عبد الواحد نور)، وأخرى تخشى العودة، نظرًا لتشككها في الحكومة السودانية.

وعلى الجانب الآخر، فإن تعثر السلام السوداني، يلقي بظلاله على إمكانية الحكومة السودانية لعب دورًا فعالًا في استقبال ودمج العائدين من ليبيا، حال عودتهم. ذلك في ظل الموقف الرسمي السوداني، القاضي بدعمه للموقف الدولي الداعي إلى إخراج المرتزقة من ليبيا، وفقًا لتصريح المندوب السوداني لدى مجلس الأمن، في يوليو 2020، بدعم بلاده لدور المنظمات الليبية للاستقرار في ليبيا، وكذلك مشاركة ليبيا في اجتماعات دول الجوار بالجزائر في 2020.

ثالثًا: ضبط الحدود

ولم يقتصر دور الميليشيات الدارفورية على الانضمام للصراع المسلح فحسب، بل يعلون دورًا في عمليات التهريب الحدودية للموارد، وهو الأمر الذي يهدد استقرار الأمن الإقليمي لكل من السودان – ليبيا – تشاد، ويقتضي بدوره على الدول الثلاث تفعيل الأطر القانونية لأمن الحدود بين البلدان الثلاثة.

وفي عام 2014، أعلنت الحكومة السودانية، إطلاق حملة لمواجهة الحركات المتمردة في دارفور، فقامت قوات الدعم السريع بطرد حركة العدل والمساواة إلى جنوب السودان وليبيا. ومنذ ذلك الحين، تعاظم نشاط حركتي العدل والمساواة وجيش حركة تحرير السودان في الجنوب الليبي، وقاتلت قوات من حركة تحرير السودان إلى جانب القوات الحكومة، وكان لهما دور في حماية المنشآت النفطية.

وفي هذا الصدد، طالب السودان بإنشاء قوة مشتركة ليبية – سودانية ضد مجموعات الجريمة المنظمة، وفي 17 يوليو 2020، ألقت قوات الدعم السريع القبض على مجموعة من العناصر كانوا في طريقهم إلى ليبيا، ورغم نفي الحكومة السودانية صلتها بأية عناصر سودانية بليبيا، وكذلك جهودها الرسمية لتحجيم الوضع؛ إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة استمرار المقاتلين السودانيين الذين يقدرون بنحو تسعة آلاف مقاتل بليبيا.

أخيرًا: تُلقي ورقة الميليشيات الدارفورية بظلالها على حالة الاستقرار الليبي، وكذلك مستقبل العلاقات السودانية – الليبية، في ضوء مجموعة من العوامل التاريخية، والحقائق المتغيرة على الأرض، أهمها رحيل كلٍ من البشير والقذافي، اللذين ساهما في توفير الحواضن الآمنة للميليشيات والقبائل تاريخيًا، وكذلك اتفاق السلام السوداني» جوبا» ووصول رئيس حركة تحرير السودان « مني أركو مناوي» إلى حكم إقليم دارفور رسميًا، بما يزيد من الضغوط على الحكومة السودانية، لإعادة الحركات المسلحة، في إقليم لا زال يعاني من الصراعات الأهلية، وكذلك تواجد حركة مناوي في ليبيا، بما يضع علامات استفهام على الموقف السوداني الرسمي، الذي ينفي ارتباطه بالحركات السودانية المتواجدة في ليبيا.

شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

مجموعة عمل ليبيا

لواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رئيس مجموعة عمل ليبيا

المحرر العام

أحمد عليبة

منسق عام التحرير

محمود قاسم

الباحثون

حسين عبد الراضي

شيماء البكش

عبد المنعم على

منى قشطة

محمد عبد الرازق

محمد منصور

إخراج فني

عبد المنعم أبو طالب

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo